

أثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر:

دراسة قياسية للفترة 2000-2023

Fiscal Transparency and the Efficiency of Tax Collection in Algeria: A Time-Series Econometric Approach (2000–2023)

إيمان بوعكاز

جامعة باتنة 1 – iman.bouakaz@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/11/19

تاريخ الاستلام: 2025/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة. وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية في الأجلين الطويل والقصير. وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز الشفافية المالية يمثل عاملاً محورياً في رفع كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، وأوصت بضرورة تبني إصلاحات مؤسسية وهيكلية تهدف إلى تحسين جودة البيانات المالية، زيادة الإفصاح عن المعلومات المالية العامة، وتطوير النظام الضريبي بما يتواءم مع متطلبات الحوكمة الحديثة، وذلك لتحقيق استدامة الإيرادات العامة بعيداً عن تقلبات أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: شفافية مالية، تحصيل الضريبي، فعالية الحكومة.

تصنيف JEL: H26, H83, C22, O55

Abstract:

The purpose of this research is to examine how financial transparency influences the efficiency of tax revenue collection in Algeria over the period 2000–2023. For this purpose, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach was employed, as it allows the assessment of both short- and long-term dynamics among the variables under study. The findings reveal that financial transparency exerts a statistically significant impact in both the short run and the long run. The study concluded that enhancing financial transparency represents a pivotal factor in raising the efficiency of tax collection in Algeria, and recommended the necessity of adopting institutional and structural reforms aimed at improving the quality of financial data, increasing disclosure of public financial information, and developing the tax system in line with the requirements of modern governance, in order to achieve the sustainability of public revenues away from fluctuations in oil prices.

Keywords: Financial transparency, tax collection, government effectiveness.

Jel Classification Codes : H26, H83, C22, O55

1. مقدمة

تعد الإيرادات الضريبية إحدى الركائز الرئيسية لتمويل المالية العامة، إذ تسهم في تغطية النفقات الحكومية وتمويل المشروعات التنموية وتعزيز العدالة الاجتماعية. غير أن العديد من الدول، (خصوصاً تلك التي تعتمد على المداخل الريعية)، تواجه صعوبات حقيقية في تعبئة مواردها الضريبية نتيجة تقلبات أسعار المواد الأولية وضعف تنوع القاعدة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز مسألة كفاءة التحصيل الضريبي بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق استدامة الإيرادات وضمان الاستقرار المالي. وتقوم الكفاءة الضريبية، في جوهرها، على توفر تشريعات ملائمة وإدارة ضريبية فعالة، غير أنها تظل مرهونة أيضاً بمستوى الثقة الذي يحظى به النظام الضريبي لدى المكلفين. وهنا يبرز دور الشفافية المالية باعتبارها أداة محورية لتعزيز تلك الثقة، كونها ترتبط بممارسات الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية من خلال نشر وثائق الميزانية العامة، وتبسيط الإجراءات الضريبية، ومكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ المساءلة القانونية للمؤسسات الحكومية. وكلما ارتفع مستوى الشفافية، زادت موثوقية النظام الضريبي، وتبرز الامتثال الطوعي، وانخفضت معدلات التهرب الضريبي.

مع ذلك، فإن تأثير الشفافية المالية على التحصيل الضريبي ليس نمطياً في جميع السياقات، بل يتباين تبعاً لبنية الاقتصاد، ونضج النظام الضريبي، وفعالية آليات الرقابة. ففي الاقتصادات الريعية، على غرار الاقتصاد الجزائري القائم بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، تزداد التحديات المرتبطة بالشفافية بسبب ضعف الثقافة الضريبية وحصر النشاط الاقتصادي في قطاع واحد. بينما في الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة، تمكن الشفافية عادة من تحقيق نتائج أكثر سرعة واستقراراً في توسيع القاعدة الضريبية.

1.1. إشكالية الدراسة:

إن تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي لا يعتمد فقط على الإصلاحات التشريعية أو الإدارية، بل يرتبط أيضاً بمدى ثقة المكلفين بالضريبة في عدالة وفعالية النظام الضريبي، وهي ثقة تتأثر بدرجة كبيرة بمستوى الشفافية المالية المتبع في إدارة المال العام. وتبعاً لهذا، تبذل الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية المالية من خلال تحسين الإفصاح عن البيانات المالية، وتطوير آليات الرقابة، ورفع فعالية الأداء الحكومي، بهدف زيادة ثقة المكلفين الضريبيين ورفع كفاءة التحصيل الضريبي. وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو أثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الشفافية المالية وبين التحصيل الضريبي في الجزائر للفترة : للفترة 2000-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الشفافية المالية وبين التحصيل الضريبي في الجزائر للفترة : للفترة 2000-2023.

3.1. أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تقديم إضافة علمية متميزة للأدبيات الاقتصادية من خلال تطبيق منهجية قياسية متقدم (نموذج ARDL) لتحليل العلاقة الديناميكية بين الشفافية المالية والتحصيل الضريبي في الجزائر، وهو مجال بحثي لا يزال بحاجة لمزيد من الدراسات التطبيقية.
- تسليط الضوء على دور الشفافية المالية كأداة هامة لزيادة الوعي الضريبي وبالتالي التحصيل الضريبي.
- المساهمة في وضع أسس لتبني ممارسات مالية متوافقة مع المعايير الدولية، بما يعزز من سمعة الجزائر الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل العلاقة الديناميكية بين مؤشرات الشفافية المالية (مؤشر الفساد، فعالية الحكومة) وكفاءة التحصيل الضريبي في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية ARDL
- تقييم أثر العوامل الاقتصادية (كفاءة الحكومة، النمو الاقتصادي، التضخم، أسعار النفط) على كفاءة النظام الضريبي الجزائري ومدى تفاعلها مع متغيرات الشفافية المالية.
- استخلاص توصيات سياساتية لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تعزيز الشفافية المالية مع مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي.

5.1. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الشفافية المالية وكفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر كنموذج للاقتصادات الريفية في منطقة شمال إفريقيا. وقد تم اختيار الجزائر

كحالة دراسية نظرا لاعتمادها التاريخي الكبير على عائدات المحروقات، وما يرتبط بذلك من تحديات في تنويع القاعدة الضريبية.

الحدود الزمانية: تمتد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من سنة 2000-2023، وهي مرحلة هامة في مسار السياسات المالية الجزائرية، حيث شهدت بداية تطبيق إصلاحات ضريبية هيكلية مع صدور قانون الضرائب لسنة 2001، مما يوفر إطارا منسبا لقياس أثر هذه الإصلاحات على كفاءة التحصيل الضريبي. كما تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة في أسعار النفط خلال السنوات 2008، 2014، و2020، مما أتاح فرصة لتحليل قدرة النظام الضريبي على التكيف مع الصدمات الخارجية. إضافة إلى ذلك، تبنت الجزائر خلال هذه المدة سياسات لتعزيز الشفافية المالية، وهو عنصر جوهري في موضوع الدراسة. كل هذه السياقات التاريخية تمثل اختبرا ملائما لمدى مرونة التحصيل الضريبي في مواجهة الأزمات الاستثنائية.

6.1. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي لقياس أثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

2. الدراسات السابقة:

تشكل مراجعة الأدبيات خطوة ضرورية لفهم الخلفية العلمية للموضوع، إذ تتيح التعرف على الأساليب التي اعتمدتها البحوث السابقة والنتائج التي توصلت إليها. وفي سياق دراسة الشفافية المالية وعلاقتها بالتحصيل الضريبي، برزت مجموعة من الدراسات التي عالجت هذه الإشكالية من منطلقات نظرية وتطبيقية متنوعة. ويهدف هذا الجزء إلى عرض أهم تلك الجهود بما يمكن من إبراز موقع هذه الدراسة بينها.

2.1. دراسة Boka (2025)، بعنوان: Does fiscal transparency increase tax

revenues mobilisation? وهو مقال منشور في مجلة Research Square: ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين الشفافية المالية وتعبئة الإيرادات الضريبية في الدول النامية، باستخدام بيانات من 80 دولة خلال سنوات مختارة بين 2008 و2021. حيث تم قياس الشفافية من خلال مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر عن الشراكة الدولية للموازنات، وهو مؤشر يقيم مدى توافر المعلومات عن الميزانية العامة وجودتها. أظهرت النتائج المتوصل إليها (باستخدام نماذج قياسية مختلفة وتقنية

المتغيرات الآلية لمعالجة التحيزات)، أن الشفافية المالية ترتبط إيجابيا وبشكل معنوي بزيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة إلى أن نشر معلومات مالية عالية الجودة من قبل الحكومات يعزز قدرة الدول على تعبئة الموارد المحلية. (Boka, 2025)

2.2. دراسة (Anjarwi (2025): بعنوان: *Impact of tax administration efficiency*

on fiscal freedom across Asia: The moderating role of tax rate: وهو مقال

منشور في مجلة Asia Pacific Journal of Public Administration

تناولت هذه الدراسة كفاءة الإدارة الضريبية في آسيا وعلاقتها بالحرية المالية، مع التركيز على الدور التعديلي لمعدل الضريبة. تم قياس الكفاءة من خلال مؤشرين: الوقت اللازم لإعداد القرارات الضريبية وعدد الضرائب المدفوعة، بينما تم قياس الحرية المالية باستخدام مؤشر الحرية المالية. اعتمدت الدراسة على بيانات 43 دولة آسيوية خلال الفترة 2005-2019، وخلصت إلى أن زيادة الوقت المستغرق في إعداد القرارات وكثرة الضرائب المدفوعة تؤثر سلبًا على الحرية المالية. كما بينت نتائج التحليل التفاعلي أن ارتفاع معدلات الضرائب يزيد من حدة هذا التأثير السلبي، مما يستدعي إصلاحات ضريبية تركز على الرقمنة وتبسيط الإجراءات لتحسين الامتثال وتعزيز الشفافية. (Anjarwi, 2025)

3.2. دراسة (Liu & Chen (2024): بعنوان: *Impact of fiscal transparency on local fiscal revenue and expenditures: Evidence from a natural experiment*

وهو مقال تم نشره في مجلة Finance Research Letters، المجلد 67، القسم A: بحث هذا المقال في أثر الشفافية المالية على الإيرادات والنفقات المحلية عبر تجربة تمت على بيانات مدينة جياوزو بالصين، باستخدام أسلوب التحكم التركيبي وتحليل البيانات للفترة (1984 - 2008). وقد أظهرت النتائج أن تطبيق إصلاحات الشفافية المالية سنة 1998 أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإيرادات والنفقات المالية للفرد في المدى القصير، نتيجة زيادة التدقيق وتحسين الحوكمة. إلا أن الأثر قد تحول على المدى الطويل إلى أثر إيجابي، حيث ساهمت الشفافية في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات والنفقات. وخلصت الدراسة للأثر المزدوج للشفافية المالية، فهي تحد في البداية من الممارسات المالية غير الملائمة، لتدعم بعدها النمو والاستدامة المالية على المدى البعيد (Shengwang & Xin, 2024).

4.2. دراسة (Zvereva et al (2021) بعنوان: *The impact of budget*

transparency on tax compliance: مقال منشور في مجلة Web Conferences، المجلد 284: درس هذا المقال العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي، مركزة على متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، العبء الضريبي، الفساد، ودرجة الشفافية في استخدام الأموال العامة. قسمت الدراسة المؤشرات إلى مستويين: مؤشرات فردية (التعليم، الوضع الاجتماعي الاقتصادي، الموقف من الدين، النوع الاجتماعي) ومؤشرات على المستوى الوطني (الناتج المحلي للفرد، العبء الضريبي، الفساد، وشفافية المالية العامة). أظهرت النتائج أن السلوك الضريبي الملتزم يتأثر بدرجة كبيرة بمدى انفتاح الحكومات في عرض كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية. كما أوصت الدراسة بزيادة الإفصاح المالي لتعزيز ثقافة ضريبية جديدة وتوليد توافق داخلي لدى المواطنين مع السياسة المالية للدولة. (Zvereva & all, 2021).

5.2. دراسة (Capasso et al. (2020) بعنوان: *Fiscal transparency and tax morale*

هو مقال تم نشره في مجلة Journal of Policy Modeling، المجلد 43، العدد 5: اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح القيمي العالمي (WVS)، واستخدمت النمذجة المختلطة متعددة المستويات لاختبار فرضية أن تدفق المزيد من المعلومات حول الحسابات المالية الحكومية يزيد من رغبة المواطنين في دفع الضرائب. استندت الفرضية إلى اعتبار الضرائب عقدًا ضمانيًا بين الحكومة والمواطنين، بحيث تعزز الشفافية هذا العقد عبر رفع المعنويات الضريبية. تم قياس الشفافية المالية باستخدام مؤشر الشفافية المالية للحسابات الحكومية، ووجد الباحثون أن زيادة الإفصاح المالي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا ومعنويًا بالمعنويات الضريبية حتى بعد التحكم في مستويات الفساد. كما أكدت النتائج أن الشفافية والسيطرة على الفساد هي أدوات متكاملة لتعزيز الامتثال الضريبي (Capasso & all, 2020).

تُظهر مراجعة الدراسات السابقة أن الشفافية المالية تشكل متغيرًا محوريًا في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي، سواء عبر تعبئة الموارد المحلية، أو رفع مستوى المعنويات الضريبية، أو تقليص فرص التهرب المالي. كما برزت أهمية الإصلاحات المؤسسية والرقمنة في دعم هذا المسار، إضافة إلى التفاعل بين الشفافية وعوامل أخرى كالكفاءة الإدارية، معدلات الضرائب، ومستوى الفساد. ومن ثَمَّ، يتضح أن هذه الأدبيات وفرت أسسا نظرية وتطبيقية قيمة، غير

أنها تظل بحاجة إلى مزيد من الأدلة التجريبية في السياق الجزائري، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

3. تحليل قياسي لأثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر:

لقد أصبح من المألوف في الدراسات الحديثة الاعتماد على أدوات إحصائية متنوعة لتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، كون أن هذه الأساليب لا تتيح فقط نتائج أكثر دقة، بل تساعد أيضا على استشراف مسار الظاهرة قيد الدراسة سواء على المديين القصير أو الطويل. وعلى هذا الأساس، اخترنا في هذه الدراسة اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بهدف قياس أثر الشفافية المالية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر للفترة 2000-2023.

1.3. عرض متغيرات الدراسة:

1.1.3. عينة الدراسة:

تم اختيار الاقتصاد الجزائري كنموذج للاقتصادات الريفية في شمال إفريقيا، باعتبارها حالة دراسية هامة، بسبب اعتمادها التاريخي الكبير على عائدات المحروقات وما نتج عنه من تحديات مرتبطة بتنويع القاعدة الضريبية.

2.1.3. متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات دقيقة وموثوقة تغطي الفترة 2000-2023 من مصادر دولية متخصصة. فقد استُمدت بيانات الإيرادات الضريبية من قاعدة CEIC Data ، في حين تم الحصول على بيانات فعالية الحكومة من مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، أما الشفافية المالية فتم قياسها عبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. كما جرى استخدام قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لتوفير بيانات النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، في حين استُقيت أسعار النفط من النشرات الإحصائية لمنظمة أوبك وتقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. إن اختيار هذه المصادر يعود إلى شموليتها وانتظام تحديثها واعتمادها في الأدبيات السابقة. ويوضح الجدول الآتي المتغيرات المستخدمة مع تعريفها ومصادرها الأساسية.

جدول 1: متغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	النوع	تعريف المتغير	المصدر
الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي	TAX_REV_GD	متغير تابع	مؤشر اقتصادي يمثل نسبة إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من جميع أنواع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) إلى القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة)، ويُعبر عنه بالنسبة المئوية.	CEIC Data (1997-2023).
فعالية الحكومة	EFFECT GOV-	متغير ضابط	هو مؤشر حوكمة يقيس مدى كفاءة وفعالية أداء الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين، مع الأخذ في الاعتبار جودة المؤسسات الحكومية، وجودة الخدمة المدنية، ومستوى استقلاليتها عن الضغوط السياسية، بالإضافة إلى مدى مصداقية الحكومة في الالتزام بالسياسات المعلنة	البنك الدولي: Worldwide Governance Indicators (WGI)
الشفافية المالية	CPI	متغير مستقل	يعرف على أنه مدى وضوح ودقة وتوفر المعلومات المالية للحكومة المتعلقة بالسياسات والإجراءات والإيرادات والنققات والديون، بما يسمح للمواطنين، والمستثمرين، والمؤسسات الرقابية، بفهم الوضع المالي للدولة ومساءلة السلطات العامة عن كيفية إدارة الموارد العامة	منظمة الشفافية الدولية Transparency International Corruption
معدل نمو الناتج المحلي	GDPG	متغير ضابط	مؤشر اقتصادي يقيس نسبة التغير في القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من فترة زمنية إلى أخرى، ويعبر عن مدى توسع أو انكماش النشاط الاقتصادي في الدولة.	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي Imf Outlook Data Base
معدل التضخم	INF	متغير ضابط	يمثل هذا المؤشر الاقتصادي نسبة التغير التصاعدي في أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد على مدى فترة زمنية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قيمة العملة من حيث قدرتها الشرائية.	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي Imf Outlook Data Base
سعر النفط	OIL_PRICE	متغير ضابط	المبلغ الذي يُدفع مقابل برميل النفط الخام في الأسواق العالمية، ويُعبر عنه عادة بالدولار الأمريكي للبرميل، ويختلف بحسب نوعية النفط (مثل خام برنت <i>Brent</i> ، خام غرب تكساس <i>WTI</i> ، أو سلة أوبك <i>OPEC Basket</i>) وظروف السوق العالمية.	- منظمة أوبك OPEC Annual Statistical Bulletin - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

المصدر: من اعداد الباحثة

2.3. الطريقة والأدوات:

اخترنا في هذه الدراسة أن يكون المتغير التابع هو الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (TAX_REV_GD)، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في مؤشر الشفافية المالية (CPI)، فعالية الحكومة (GOV-EFFECT)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPD)، معدل التضخم (INF)، وسعر النفط (OIL-PRICE).

وقد تم هذا الاختيار بناء على الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة الخصوصية التي تميز الاقتصاد الجزائري. وبناء على ذلك، سيتم تقدير النموذج المناسب لبيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews13.

3.3. نموذج الدراسة:

تمثل المعادلة أدناه الصياغة الرياضية للنموذج المراد تقديره في هذه الدراسة، وهو على الشكل التالي:

$$TAX_REV_GD = f(CPI, GOV-EFFECT, GDPD, INF, Oil-Price)$$

بحيث: 2000-2023

وبالتالي، يمكن التعبير عن النموذج المقترح بالصيغة الصريحة والخطية كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta TAX_{REV_{GD}t} = B_0 + & \sum B_1 \Delta TAX - REV - GD_{t-1} + \sum B_2 \Delta CPI_{t-1} + \\ = B_0 \sum B_3 \Delta GOV - EFFECT_{t-1} + & \sum B_4 \Delta GDPG_{t-1} + \sum B_5 \Delta INF_{t-1} + \sum B_6 \Delta OIL - PRICE_{t-1} + \\ \alpha_1 \Delta TAX - REV - GD_{t-1} + & \alpha_2 \Delta CPI_{t-1} + \alpha_3 \Delta GOV - \alpha_4 \Delta EFFECT_{t-1} + \alpha_5 \Delta GDPD_{t-1} \\ & + \alpha_6 \Delta OIL - PRICE_{t-1} \epsilon t \end{aligned}$$

بحيث تمثل:

Δ : الفروقات من الدرجة الأولى.

Pq: الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

$B_6, B_5, B_4, B_3, B_2, B_1$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_6, \alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

4.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار فترة الإبطاءات المثلثية:

1.4.3. إختبار الاستقرارية:

يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) ، مع تحديد درجة التأخير المناسبة عبر برنامج Eviews (مازري و كمال الدين، 2021).

الجدول 02: اختبار ADF لاستقرار السلاسل محل الدراسة

Variable	ADF							
	Level عند المستوى				First Deference عند الفرق الأول			
	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة
TAX_REV_GD	Trend and Intercep	-1.77 (0.68)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-2.33 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	-0.92 (0.76)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-2.50 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	-0.39 (0.52)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-2.54 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
CPI	Trend and Intercep	-2.55 (0.30)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-3.67 (0.04)	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	-1.42 (0.55)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-3.70 (0.01)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	0.92 (0.90)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-3.62 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
GOV-EFFECT	Trend and Intercep	-2.68 (0.25)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-4.79 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	-3.43 (0.02)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-1.95 (0.30)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	-1.53 (0.11)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-3.24 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
GDPD	Trend and Intercep	-3.87 (0.03)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-7.21 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	-3.34 (0.02)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-7.38 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	-1.00 (0.27)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.56 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
Inf	Trend and Intercep	-2.93 (0.17)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.69 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	Intercept	-1.91 (0.32)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-7.21 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	-0.44 (0.50)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.38 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
OIL-PRICE	Trend and Intercep	-1.98 (0.57)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-7.56 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%

	Intercept	-2.00 (0.28)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-5.69 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%
	None	-0.22 (0.59)	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.21 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%

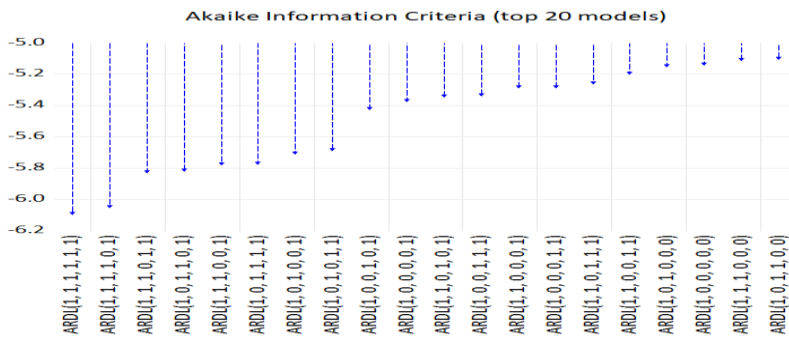
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

أظهرت نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع أن متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. وبذلك نرفض الفرضية العدم H_0H_0 ونقبل الفرضية البديلة عند مستويات معنوية 0.05 و 0.01. وبما أن المتغيرات ساكنة عند الدرجة الأولى $I(1)$ ، فمن المناسب اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لكونه يتوافق مع هذه الخصائص (Shrestha, 2005).

2.4.3. اختبار فترات الإبطاء المثلى:

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وقد تبين أن النموذج: (1.1.1.1.1.1) هو النموذج الأمثل، وفقا لما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 1: اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

5.3. اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود: (Bounds test)

يبين الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود. وتشير النتائج أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic ($F=32.85$)، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. ويدل ذلك على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول 03: اختبار bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	32.85640	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	23	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

6.3. تقدير معلمات نموذج الدراسة:

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول 04: تقدير نموذج الدراسة باستخدام النموذج

Dependent Variable: TAX_REV_GDP				
Method: ARDL				
Date: 08/14/25 Time: 12:20				
Sample (adjusted): 2001 2023				
Included observations: 23 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CPI GDPG GE_ESTIMATE INF				
OIL_PRICE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 32				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TAX_REV_GDP(-1)	0.701002	0.041382	16.93982	0.0000
CPI	-1.326525	0.181834	-7.295263	0.0000
CPI(-1)	-0.406035	0.172326	-2.356204	0.0381
GDPG	-0.002420	0.001124	-2.152920	0.0544
GDPG(-1)	-0.005527	0.001351	-4.090715	0.0018
GE_ESTIMATE	0.086794	0.027528	3.152987	0.0092
GE_ESTIMATE(-1)	0.047263	0.021923	2.155835	0.0541
INF	-0.004422	0.001164	-3.800961	0.0029
INF(-1)	0.001594	0.001279	1.246117	0.2386
OIL_PRICE	0.000235	0.000158	1.484820	0.1657
OIL_PRICE(-1)	0.000858	0.000176	4.876530	0.0005
C	0.631188	0.060970	10.35245	0.0000
R-squared	0.996075	Mean dependent var	0.161391	
Adjusted R-squared	0.992151	S.D. dependent var	0.111574	
S.E. of regression	0.009885	Akaike info criterion	-6.089722	
Sum squared resid	0.001075	Schwarz criterion	-5.497290	
Log likelihood	82.03180	Hannan-Quinn criter.	-5.940727	
F-statistic	253.8036	Durbin-Watson stat	1.963864	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول السابق نجد:

يقدر معامل التحديد $R^2=99.60\%$ وهو مقبول ويعبر على أن 99.60 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، سببها المتغيرات المستقلة المتمثلة في الشفافية المالية كما أن قيمة معامل فيشر (253.80) وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية.

7.3. اختبار جودة النموذج:

يقتضي التحقق من صلاحية النموذج المعتمد وقياس جودة أدائه إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

7.3.1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: (breusch – Godfrey Correlation Im test)

تُظهر نتائج الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة Prob Chi-Square نحو 0.48، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05. وبناءً على ذلك، يتم قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم 05: اختبار breusch – Godfrey Correlation Im test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.848608	Prob. F(11,11)	0.6049
Obs*R-squared	10.55820	Prob. Chi-Square(11)	0.4810
Scaled explained SS	1.330942	Prob. Chi-Square(11)	0.9998

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

2.7.3. اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH : Heteroskedasticity test

أثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi-Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 0.47 وهي أكبر من 0.05، وعليه يمكن قبول فرضية عدم التباين التي تشير إلى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم 06: اختبار Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

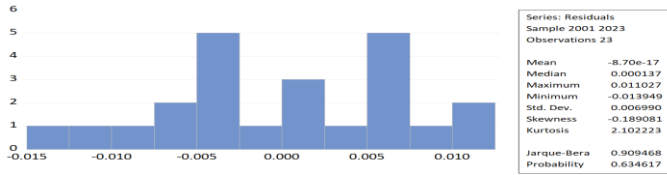
F-statistic	0.482392	Prob. F(1,20)	0.4953
Obs*R-squared	0.518134	Prob. Chi-Square(1)	0.4716

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

3.7.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

توضح نتائج الاختبار أن قيمة Prob Jarque-Bera بلغت 0.63، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك لا يتم رفض فرضية عدم التباين التي تقيد بخلو البواقي من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي، أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي (Shrestha، 2005).

جدول رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

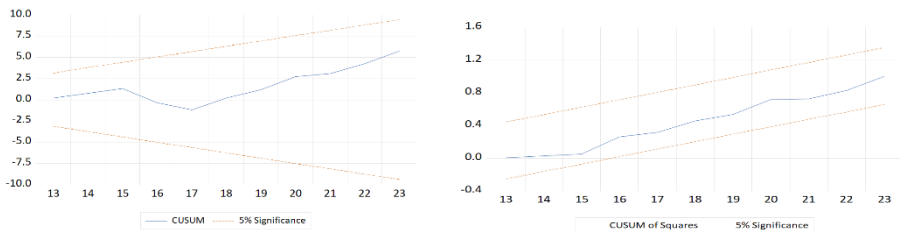


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

4.7.3. اختبار استقرارية النموذج:

تتحقق خاصية الاستقرار الهيكلي في معاملات نموذج تصحيح الخطأ ضمن نموذج ARDL عندما تبقى نتائج اختباري **CUSUM of Squares** و **CUSUM** محصورة داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. ولهذا الغرض، استُخدمت هذه الاختبارات كما وردت عند Brown و Dublin، للتحقق من سلامة البيانات من أي تغيرات هيكلية (Brown, 1975).

الشكل 02: نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تبيّن نتائج اختباري **CUSUM** و **CUSUM of Squares** أن القيم تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يسمح بقبول فرضية الاستقرار الهيكلي للنموذج.

8.3. تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

1.8.3. تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ:

يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة في الأجل القصير، حيث يوضح سرعة تصحيح الاختلالات المؤقتة وعودتها إلى التوازن في الأجل الطويل. فإذا كان معامل التصحيح سالبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، فهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل. وتعرض نتائج هذا النموذج في الجدول الموالي.

الجدول 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TAX_REV_GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/14/25 Time: 12:30
Sample: 2000 2023
Included observations: 23

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI)	-1.326525	0.120510	-11.00759	0.0000
D(GDPG)	-0.002420	0.000688	-3.518163	0.0048
D(GE_ESTIMATE)	0.086794	0.013038	6.656845	0.0000
D(INF)	-0.004422	0.000735	-6.019188	0.0001
D(OIL_PRICE)	0.000235	9.08E-05	2.591899	0.0251
CointEq(-1)*	-0.298998	0.015859	-18.85329	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

من الجدول السابق، يمكن توضيح العلاقة كالتالي :

- وضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل التصحيح يحمل إشارة سالبة وذو دلالة إحصائية عند القيمة $0.29 = (-1) \text{Cointeq}$ ، مما يعكس وجود علاقة قصيرة الأجل تدفع المتغيرات نحو التوازن في المدى الطويل. وتشير هذه القيمة إلى أن ما نسبته 29% من الاختلالات التي قد تظهر في الأجل القصير يتم تصحيحها تدريجيًا على المدى الطويل. وتبرز هذه النتيجة في الوقت نفسه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة.

- إن معلمة الشفافية المالية لها علاقة عكسية معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث أنه عند زيادة معلمة الشفافية المالية بـ 1% سيؤدي الى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 1.32%، ويعكس هذا الارتباط العكسي احتمال أن تؤدي زيادة مستويات الشفافية المالية إلى تحسين آليات الإفصاح والرقابة، مما قد يقلل من بعض الإيرادات الضريبية الناتجة عن ممارسات غير رسمية أو فجوات في النظام الضريبي. كما أن دلالة المعامل الإحصائية (عند مستوى معنوية 5% مثلاً) تؤكد قوة هذا الأثر وعدم كونه ناتجاً عن الصدفة الإحصائية.

هذه النتيجة تتسق مع بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن رفع مستويات الشفافية والمساءلة قد يؤدي على المدى القصير إلى إعادة هيكلة النظام الضريبي، بما ينعكس على حجم الإيرادات المتصلة، في حين قد تكون الآثار الإيجابية للشفافية أكثر وضوحاً على المدى الطويل من خلال تحسين الامتثال الضريبي.

- معلمة معدل نمو الناتج المحلي لها علاقة عكسية معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث أنه عند زيادة معلمة معدل نمو الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي الى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.002%، و هي نسبة ضعيفة، فرغم أن العلاقة معنوية من الناحية الإحصائية، فإن حجم

التأثير الاقتصادي يعد ضئيلاً، مما يوحي بأن التغيرات في النمو الاقتصادي لا تنعكس بشكل مباشر وقوي على حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي في الأجل القصير .

وقد يُفسر هذا الأثر العكسي في بعض الحالات بوجود سياسات ضريبية توسعية أو إعفاءات ضريبية تُمنح خلال فترات النمو لتعزيز النشاط الاقتصادي، مما يحد من الزيادة النسبية في الإيرادات الضريبية.

- معلمة معدل نمو الناتج المحلي لها علاقة عكسية معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث عند زيادة معلمة معدل نمو الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي الى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.002%،

- معلمة فعالية الحكومة لها علاقة موجبة معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث عند زيادة معلمة معدل نمو الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.08%، يعكس هذا الارتباط الإيجابي أن تحسن كفاءة الأجهزة الحكومية، وتعزيز جودة الخدمات العامة، ورفع مستوى الحوكمة، يسهم في تحسين الامتثال الضريبي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة. وتؤكد الدلالة الإحصائية للمعامل قوة هذا الأثر، ما يشير إلى أن إصلاحات الحوكمة ورفع فعالية الأداء الحكومي قد تكون من العوامل الجوهرية لزيادة الإيرادات الضريبية على المدى القصير والمتوسط.

- معلمة معدل التضخم لها علاقة عكسية معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، حيث عند زيادة معدل التضخم بـ 1% سيؤدي الى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.004%، ويعكس هذا الارتباط العكسي أن ارتفاع مستويات التضخم قد يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما ينعكس سلباً على حجم المعاملات الخاضعة للضريبة. كما أن التضخم المرتفع قد يقلل من القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية إذا لم يتم تعديل النظام الضريبي بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار. وتؤكد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة أن أثر التضخم على الإيرادات الضريبية ملموس، حتى وإن كان حجمه الكمي محدوداً نسبياً.

- معلمة سعر النفط لها علاقة عكسية معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي ، حيث أنه عند زيادة سعر النفط بـ 1% سيؤدي الى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.002%.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في حالة الدول المصدرة للنفط بأن ارتفاع أسعار النفط يزيد من مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من مساهمة الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى تراجع النسبة المئوية للإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي رغم ثباتها أو حتى ارتفاعها بالقيمة المطلقة. كما قد

يعكس هذا الأثر أن ارتفاع أسعار النفط يتيح للحكومات الاعتماد أكثر على الإيرادات النفطية، وهو ما قد يقلل من الضغوط لتحصيل الضرائب أو توسيع القاعدة الضريبية.

2.8.3. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم الانتقال إلى تقدير معاملات الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	5.794548	0.595434	9.731630	0.0000
GDPG	-0.026577	0.006456	-4.116467	0.0017
GE_ESTIMATE	0.448354	0.081406	5.507662	0.0002
INF	-0.009460	0.005159	-1.833738	0.0939
OIL_PRICE	0.003655	0.000498	7.339107	0.0000
C	2.111008	0.218408	9.665434	0.0000

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

تشير نتائج الجدول المبين أعلاه إلى ما يلي:

- معلمة الشفافية المالية لها علاقة موجبة معنوية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث أنه عند زيادة معلمة الشفافية المالية بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج بـ 5.79%، يعكس هذا الارتباط الإيجابي أن تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح المالي، من خلال وضوح البيانات المالية العامة، وتحسين الرقابة على الإنفاق والإيرادات، يساهم في زيادة الامتثال الضريبي، وتقليل معدلات التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، مما يؤدي إلى تحسن ملموس في حجم الإيرادات الضريبية. كما أن الدلالة الإحصائية لهذا الأثر تؤكد أهميته في صياغة السياسات المالية الرامية إلى رفع الإيرادات وتحقيق الاستدامة المالية.

- معلمة معدل نمو الناتج المحلي لها علاقة عكسية معنوية وغير موافقة للنظرية الاقتصادية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، حيث أنه بزيادة معلمة معدل نمو الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي إلى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.02% على المدى الطويل. وتعد هذه النتيجة غير متوافقة مع التوقعات النظرية التي تفترض أن النمو الاقتصادي يسهم في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. ويمكن تفسير هذا التباين بعدة أسباب محتملة، منها: اعتماد المالية العامة بشكل أكبر على إيرادات غير ضريبية (مثل إيرادات النفط)، أو

تبني سياسات ضريبية توسعية في فترات النمو تتضمن تخفيضات أو إعفاءات ضريبية لتحفيز الاستثمار والاستهلاك، مما يقلل من الزيادة النسبية في الإيرادات الضريبية. كما قد يشير ذلك إلى ضعف فعالية النظام الضريبي في استغلال فرص النمو الاقتصادي لزيادة التحصيل الضريبي.

- معلمة فعالية الحكومة لها علاقة موجبة مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث أنه عند زيادة معلمة معدل نمو الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.44%، يعكس هذا الارتباط الإيجابي أن تحسن كفاءة الأجهزة الحكومية، وتعزيز جودة الخدمات العامة، ورفع مستوى الحوكمة، يسهم في تحسين الامتثال الضريبي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة.

- معلمة معدل التضخم لها علاقة عكسية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي حيث أنه عند زيادة معدل التضخم بـ 1% سيؤدي إلى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.009%.

- معلمة سعر النفط لها علاقة عكسية مع الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، حيث أنه زيادة سعر النفط بـ 1% سيؤدي إلى نقصان الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بـ 0.003% على المدى الطويل، يمكن تفسير هذه النتيجة في حالة الدول المصدرة للنفط بأن ارتفاع أسعار النفط يزيد من مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من مساهمة الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى تراجع النسبة المئوية للإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي رغم ثباتها أو حتى ارتفاعها بالقيمة المطلقة.

4. النتائج والتوصيات:

أظهرت نتائج الدراسة، التي اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 2000-2023، ما يلي:

في المدى القصير:

- تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، حيث يؤدي ارتفاع الشفافية المالية بنسبة 1% إلى انخفاض الإيرادات

الضريبية بنسبة 1.32%. ويُفسر ذلك بكون زيادة الشفافية تكشف بعض الممارسات غير الرسمية وتحد من الفجوات في النظام الضريبي.

- معدل نمو الناتج المحلي له أثر عكسي ضعيف على الإيرادات الضريبية، ما يعكس محدودية انعكاس النمو الاقتصادي على التحصيل الضريبي في الأجل القصير.
- فعالية الحكومة ترتبط إيجابياً بكفاءة التحصيل الضريبي، إذ أن تعزيز الأداء الحكومي يرفع من الامتثال الضريبي ويقلل من التهرب.
- التضخم وسعر النفط لهما أثر سلبي ومعنوي على الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي، مما يوضح هشاشة القاعدة الضريبية أمام الصدمات الاقتصادية والمالية.

في المدى الطويل:

- تبرز الشفافية المالية كعامل أساسي لتعزيز الإيرادات الضريبية، حيث أن ارتفاعها بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 5.79%.
- فعالية الحكومة تسهم كذلك في تحسين الامتثال الضريبي وزيادة الإيرادات بنسبة 0.44%.
- معدل نمو الناتج المحلي أظهر علاقة عكسية غير متوافقة مع التوقعات النظرية، وهو ما يعكس اعتماد المالية العامة الجزائرية على الإيرادات غير الضريبية، خاصة النفطية.
- التضخم وأسعار النفط يواصلان التأثير سلباً على الإيرادات الضريبية، مما يعزز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تقلل من هذا الاعتماد.
- بناءً على هذه النتائج، تم تأكيد صحة فرضيات الدراسة بوجود علاقات تكاملية ومعنوية بين الشفافية المالية وكفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.
- وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:
- تعزيز الشفافية المالية عبر تحسين جودة ونشر البيانات المالية العامة بشكل دوري ومنتظم، بما يسهم في رفع ثقة المكلفين الضريبيين وتحقيق الامتثال الطوعي.
- تطوير النظام الضريبي ليصبح أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، مع التركيز على الرقمنة وتبسيط الإجراءات لتقليل فرص التهرب والفساد.
- تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين كفاءة المؤسسات الضريبية، وتدريب الكوادر البشرية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.

- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية عبر تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية، بما يضمن استدامة المالية العامة في مواجهة تقلبات أسعار النفط.
- إرساء ثقافة ضريبية جديدة تقوم على الشفافية والمساءلة، من خلال حملات توعية وطنية تعزز العلاقة بين دفع الضرائب وتحقيق المنافع العامة.

5. المراجع

- Anjarwi, A. W. (2025). Impact of tax administration efficiency on fiscal freedom across Asia: the moderating role of tax rate. *Asia Pacific Journal of Public Administration*, 1-18. doi:<https://doi.org/10.1080/23276665.2025.2501325>
- Boka, N. F. (2025, April 14). Does Fiscal transparency increase Tax revenues mobilization? *Research Square*. doi:<https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-6425865/v1>
- Brown, R. L. (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 37(2), 149–192.
- Liu Shengwang ، Chen Xin .(2024) . Impact of fiscal transparency on local fiscal revenue and expenditures: Evidence from a natural experiment .*Finance Research Letters* ,(67) doi:<https://doi.org/10.1016/j.frl.2024.105828>
- M. B Shrestha & Khorshed Chowdhury . (2005) ARDL modelling approach to testing the financial liberalization hypothesis) .University of Wollongong *Economics Working Paper Series*.
- Salvador Capasso & all . (August, 2020) Fiscal transparency and tax ethics: does better information lead to greater compliance ?*Journal of Policy Modeling* . doi:10.1016/j.jpolmod.2020.06.003
- Tatyana Zvereva & all) . julay, 2021 .(The impact of budget transparency on tax compliance .*Web Conferences* .doi:<https://doi.org/10.1051/e3sconf/202128407029>
- عبد الحفيظ مازري، و أبا سفيان كمال الدين. (2021, 12 10). تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1991-2021. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، (2)4، 106-126.